الفصل الرابع

خصائص الوجود الأوروبي في إفريقيا

تمهيد:

اتسم الوجود الأوروبي في القارة الإفريقية بصورتين: الوجود السياسي الذي تمثل في نظم الحكم الأجنبية، **والوجود الاقتصادي** والاجتماعي والثقافي الذي تمثّل في مظاهر الحياة المعاشة يوميا. والوجود السياسي الأوروبي في القارة الإفريقية يلاحظ عليه أنه عرف نوعين من نظم الحكم الأجنبية: أولهما **نظام الحكم** (Systémes du Pouvoir) **غير المباشر**، وثانيهما: **نظام الحكم** (Systémes du Pouvoir) **المباشر**، وقد مارست النظام الأول بريطانيا ومارست النظام الثاني فرنسا وبدرجات متفاوتة كل من البرتغال وبلجيكا.[1]

فنظم الحكم البريطاني تتميز بالتفرقة القانونية بين **المستعمرة والمحمية** ومنطقة **الوصاية**. فأما **مستعمرة التاج** فيعتبر سكانها رعايا بريطانيين، وبالتالي، تتبع إداريا وزارة المستعمرات البريطانية، وأما المحمية فيعتبر أبناؤها أشخاصا محميين، أي أجانب في مناطق الإمبراطورية خارج بلادهم. ومن ثم تكون هذه المحميات تابعة لوزارة المستعمرات أو الخارجية أو شؤون الكومنولث.

وكان قد ظهر نظام مستعمرة التاج بعد تجربة حرب الاستقلال (Indépendance) الأمريكية وطبق لأول مرة في حكم منطقة (سينجاميبا) في غرب إفريقيا، ثم في مستعمرة الكاب سنة (1797م)، ثم في سيراليون سنة (1807م). وما إن انتصف القرن التاسع عشر حتى أصبح هذا النظام هو الصورة المطبقة في جميع المناطق الساحلية في غرب إفريقيا: في غامبيا، وسيراليون، وساحل العاج، ونيجيريا. وقدكان من تأثير هذه الصيغة الاستعمارية في نظام

---

[1] النظم السياسية في إفريقيا، مرجع سبق ذكره.

الحكم (Systémes du Pouvoir) نسيان السكان لتراثهم وثقافتهم ولغاتهم وأديانهم. وعلى هذا الأساس قام في مستعمرات التاج نوع من الحكم المباشر، إذ بموجبه تعين بريطانيا الحاكم العام للمستعمرة الذي يسيطر على الإدارة والشرطة.

أما النظام الفرنسي فعلى العكس من النظام الانجليزي، يقوم على فلسفة التوحد والاندماج، وينظر إلى المنظمات السياسية والاجتماعية والإفريقية ويعالجها بهدف تطويرها حتى تصبح متشابهة للأنظمة الأوروبية. والسياسة الاستعمارية الفرنسية في طبيعتها سياسة ميركانتيلية – أي تقوم على التجارة – وترى في الأراضي المستعمرة أراضي ملحقة بأراضيها الأوروبية اقتصاديا وإداريا، وبالتالي، سياسيا. وكان أول وسائل هذا الحكم تحطيم الزعامات القبلية والمحلية بأنواعها.

المبحث الأول

نظام الحكم المباشر

وكانت صورة **نظام الحكم** (Systémes du Pouvoir) **المباشر** الذي طبقته فرنسا هي أن يشغل الفرنسيون جميع الوظائف ويرسموا جميع السياسات، ويعينون وحدهم كقضاة وموظفين وكتبة مع بقاء الجيش القاعدة الأساسية للوجود الفرنسي. مع ملاحظة اقتران هذا النظام بسياسة ثقافية تدميرية ترمي إلى إلغاء الثقافة الإفريقية لصالح الثقافة الفرنسية وهو ما حدث في الجزائر.

وبجانب هذين النظامين الرئيسيين للحكم الأجنبي وهما النظام الانجليزي والنظام الفرنسي وجدت عدة نظم أخرى من أهمها النظام البلجيكي والنظام البرتغالي. فالبلجيكي يعرف بنظام الوصاية الأبوية التي تقوم على القول بأن الإفريقيين عديمي الأهلية القانونية وأنهم لايزالون أطفالا محتاجين لمن يرعاهم وفق قاعدة سخيفة مفادها " **أبي يعرف أفضل مني** ".[1] والنظام البلجيكي سعى شأن النظام الفرنسي إلى فرض تطابق الحياة الإفريقية مع البلجيكية، ولكن التفرقة العنصرية في شتى الميادين، ومنع النشاط السياسي في المستعمرات. وطيلة مدة الحكم البلجيكي في الكونغو لم تقم أي منظمة حكومية افريقية أو نظام للبلديات أو أحزاب سياسية مصرح بها، وحرم حتى البلجيكيون المقيمون في الكونغو من المشاركة في الشؤون السياسية في بلجيكا.

---

[1] المرجع السابق، ص23.

أما البرتغال، فقد اتبعت نظام حكم مشابه يعرف بنظام الاستيعاب (Assimilado) أو التحضر (Civilado) ويقوم على اعتبار المستعمرات جزءا من الأرض البرتغالية وعلى المركزية المفرطة، مع محاولة قتل الروح الإفريقية داخل الإفريقيين، وتنمية الثقافة البرتغالية بين الأفارقة ومعاملتهم حسب اعتناق الكاثوليكية ومعرفة اللغة البرتغالية وآدابها، وانطلاقا من هذه السياسة ينقسم السكان رسميا إلى سكان متحضرين وهم الأوروبيون ومعظم المولدين وقليل من الآسيويين ونسبة ضئيلة من الإفريقيين الذين يسمّون في هذه الحالة بالمستوعبين، ثم سكان غير متحضّرين وهم الوطنيون.[1]

[1] المرجع السابق، فضلا عن د. فؤاد صفار، التفرقة العنصرية في إفريقيا، القاهرة سنة 1962، المكتبة العربية.

المبحث الثاني

النمـــو الرأسمـــالي

إلا أن ما ينبغي الإشارة إليه أن الحركة الاستعمارية في إفريقيا جاءت بسبب الظروف الاقتصادية التي سادت أوروبا والعالم منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مما حتمت الاتجاه بالنظر إلى شطر القارة السوداء. وبالتالي، فإن النتيجة التي يمكننا التوصل إليها هي أن الاستعمار (Colonialisme) هو في صميمه عملية اقتصادية، مقترنة أوثق ما يكون الاقتران بالنمو الرأسمالي. أي أن نظم الحكم الاستعمارية بأنواعها ليست واجهات شكلية لهذا الدافع الاقتصادي وتبريرات نظرية وقانونية له.

وإذا وضعنا الإصلاحات الدستورية في الميزان بالنسبة للنظامين: الانجليزي الذي يقوم على المنطق التجريبي والنظام الفرنسي الذي يقوم على المنطق الديكارتي لقلنا أن بريطانيا برغم سماحها ببعض التباينات في نظم الحكم كان لها في النهاية نمط استعماري واحد في الإدارة، وعلى العكس سمحت فرنسا سنة (1956م) بإصلاحات دستورية متميزة بالنسبة لثلاث عشرة دول افريقية. والقول أن بريطانيا اتبعت سياسة عنصرية على حين اتبعت فرنسا سياسة أخوية، فالسياسة الفرنسية كانت تقوم في النهاية على سمو الحضارة الفرنسية ووجوب تقبلها على ما عداها، على حين كانت السياسة البريطانية تحمل في طياتها إيمانا بقدر كل النظم والتقاليد الوطنية.

أيضا، كانت السياسة الفرنسية تقوم على التفرقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما حدث في الجزائر وكينيا حيث الإرهاب (Le terrorisme) والبطش والاستبداد (Despotique) وذلك بسبب التوطين الأوروبي، وعلى العكس من ذلك انعدمت التفرقة القانونية إلى حد بعيد في غرب إفريقيا الفرنسي والبريطاني بسبب انعدام الاستيطان الأوروبي. والقائل أن بريطانيا كان هدفها (المال) وفرنسا هدفها (المجد) مردود عليه أن كلا من فرنسا وبريطانيا كانا فخورين بمستعمراتهم واستغلالها ماديا. أي أن نظم الحكم كانت إذن مجرد إطارات دستورية وأشكال تنظيمية لإدارة عمليات استغلال المستعمرات.